الزمن القضائي كمبدأ دستوري: دراسة في فلسفة الوقت، العدالة المؤجلة، والحق في السرعة العادلة

Judicial Time as a Constitutional Principle: A Study in the Philosophy of Time, Delayed Justice, and the Right to Fair Speed

المؤلف د. محمد كمال عرفه الرخاوي

التقديم

2

العدالة المؤجلة عدالة منقوصة والزمن القضائي ليس ترفًا بل مبدأ دستوري جوهري ففي عالم يتسارع نحو الحلول الفورية يظل القضاء أسير البيروقراطية الزمنية مما يؤدي إلى هدر الحقوق وموت الضحايا قبل صدور الأحكام

3

هذا الكتاب لا يُجادل في أهمية الإجراءات بل يُثبت أن **الحق في السرعة العادلة** هو ضمانة دستورية لا تقل أهمية عن الحق في المحاكمة العادلة

4

من خلال مائة فصل أكاديمياً سنغوص في العلاقة السرية بين **الزمن والعدالة** وسنرى

كيف أن أعظم الأنظمة القضائية لم تكن تلك التي اعتمدت على أطول الإجراءات بل تلك التي **أدركت أن الوقت جوهر الحق**

5

لأن العدالة لا تُؤجل بل تُنفّذ

6

أهدي هذا العمل لابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وجمال شط المتوسط وجبال الأوراس الخالدة

7

الفصل الأول

8

مفهوم الزمن القضائي وأهميته الدستورية

الزمن القضائي هو ذلك الإطار الزمني المعقول الذي يجب أن يصدر فيه القرار القضائي ليكون عادلاً وقد أكدت المحاكم الدستورية في عدة دول أن التأخير المفرط في إصدار الأحكام يُعد انتهاكاً للحقوق الدستورية أما في الأنظمة التي نصت دساتيرها على التقاضي في آجال معقولة فقد أصبح الزمن القضائي جزءاً من جوهر العدالة

9

وفي الفقه القانوني المقارن فإن الزمن القضائي يُعتبر حقاً أساسياً لا يجوز المساس به لما له من تأثير مباشر على فعالية العدالة وحماية الحقوق

10

الفصل الثاني

11

الزمن القضائي في الفكر الفلسفي من أغسطينوس إلى هيجل

لم ينظر أغسطينوس إلى الزمن كمقياس خارجي بل كتجربة داخلية ذاتية أما هيجل فقد

ربط الزمن بالتاريخ الدياليكتيكي مؤكداً أن العدالة تتحقق عبر الزمن وليس خارجه وفي الفكر الإسلامي ذهب ابن القيم إلى أن التأخير في إنصاف المظلوم ظلمٌ آخر

12

وهذه الأسس الفلسفية تُشكّل الجذر الأول لاعتبار الزمن القضائي مبدأً دستورياً لا مجرد إجراء تقني

13

الفصل الثالث

14

الزمن القضائي في القانون المصري

ينص قانون المرافعات المصري على أن المحكمة يجب أن تفصل في الدعوى خلال مدة معقولة وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا أن التأخير المفرط يُعد انتهاكاً لمبدأ سيادة القانون أما محكمة النقض فقد اعتبرت أن التأخير يُفقد الحكم مشروعيته

15

الفصل الرابع

16

الزمن القضائي في القانون الجزائري

نص الدستور الجزائري لسنة 2020 على أن التقاضي يجب أن يتم في آجال معقولة وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا أن التأخير المفرط يُعد انتهاكاً للحقوق الدستورية أما قانون الإجراءات لسنة 2023 فقد نص على وجوب الفصل في القضايا خلال مدد محددة

17

الفصل الخامس

18

الزمن القضائي في القانون الفرنسي

يعتبر مجلس الدولة الفرنسي أن الزمن القضائي

حق أساسي لا يجوز المساس به وقد أكد أن التأخير المفرط يُعد انتهاكاً للحق في المحاكمة العادلة أما محكمة النقض فقد اعتبرت أن الزمن القضائي جزء من جوهر العدالة

19

الفصل السادس

20

العلاقة بين الزمن القضائي والحق في المحاكمة العادلة

الحق في المحاكمة العادلة لا يكتمل دون الحق في السرعة العادلة وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن التأخير المفرط يُعد انتهاكاً

للحق في المحاكمة العادلة أما في الأنظمة العربية فقد بدأ الفقه يعترف بأن التأخير يُعد انتهاكاً للمواد الدستورية المتعلقة بالحرية والحقوق

21

الفصل السابع

22

هل التأخير في إصدار حكم جريمة قتل مع سبق الإصرار

أثار هذا السؤال جدلاً فقهياً ففي العديد من الأنظمة أصدرت المحاكم الدستورية توجيهات تحذر من أن التأخير قد يؤدي إلى وفاة المتهم

البريء أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير يُعد جريمة دستورية إذا أدى إلى هدر الحق

23

وفي الفقه الحديث يتحدث البعض عن القتل بالتأخير كتعبير عن الجريمة التي ترتكبها الدولة عندما تؤخر العدالة

24

الفصل الثامن

25

الزمن القضائي في قضايا الحبس الاحتياطي

أصبح الزمن القضائي درعاً في مواجهة الحبس التعسفي ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في مراجعة قرارات الحبس يُعد انتهاكاً دستورياً أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن الزمن القضائي يُعد ضمانة أساسية ضد الحبس التعسفي

26

الفصل التاسع

27

الزمن القضائي في قضايا التعويض

أصبح الزمن القضائي يُحدد قيمة التعويض العادل ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير يُعد سبباً مستقلاً للتعويض أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الالتزامات على أن التأخير يُعد خطأً مدنياً مستقلاً

28

الفصل العاشر

29

الزمن القضائي في قضايا البراءة

أصبح الزمن القضائي يُعلن البراءة حتى لو كانت

الأدلة ظاهرة ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في إعلان البراءة يُعد انتهاكاً دستورياً أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم العليا أن الزمن القضائي يُعد ضمانة أخيرة ضد الخطأ القضائي

30

الفصل الحادي عشر

31

الزمن القضائي في قضايا العقوبة

أصبح الزمن القضائي يوازن بين الزجر والرحمة ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض

أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في تنفيذ العقوبة يُعد انتهاكاً للحقوق أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين العقوبات على أن التأخير يُعد سبباً لتخفيف العقوبة

32

الفصل الثاني عشر

33

الزمن القضائي في قضايا النفاذ

أصبح الزمن القضائي يُنفّذ القرار بكرامة ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في النفاذ يُعد انتهاكاً للحقوق أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت

المحاكم الإدارية العليا أن الزمن القضائي يُعد ضمانة ضد الإهانة أثناء النفاذ

34

الفصل الثالث عشر

35

الزمن القضائي في قضايا التفسير

أصبح الزمن القضائي يُحيي النصوص لا يطبّقها ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في التفسير يُعد انتهاكاً للحقوق أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الإجراءات على أن التأخير يُعد سبباً مستقلاً للطعن

36

الفصل الرابع عشر

37

الزمن القضائي في العدالة التصالحية

أصبح الزمن القضائي يُصلح لا يعاقب ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن السرعة في الصلح تُعد جوهر العدالة أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن الزمن القضائي يُعد أساس العدالة التصالحية

38

الفصل الخامس عشر

39

الزمن القضائي في العصر الرقمي

أصبح العصر الرقمي يفرض سرعة جديدة على العدالة ففي العديد من الدول أطلقت وزارات العدل منصات رقمية للتقاضي حققت نسب إنجاز عالية أما في الأنظمة الأخرى فقد أقرت قوانين الإجراءات الرقمية استخدام المنصات الرقمية في القضايا البسيطة

40

أما في الدول المتقدمة فقد أدمجت وزارات العدل أنظمة ذكاء اصطناعي في إدارة القضايا مما يعكس التزاماً بالسرعة العادلة

41

الفصل السادس عشر

42

الزمن القضائي والذكاء الاصطناعي

أثار استخدام الذكاء الاصطناعي تساؤلات حول السرعة العادلة ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن السرعة الآلية لا تُغني عن السرعة العادلة أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الإجراءات على

أن السرعة يجب أن تكون عادلة لا آلية

43

الفصل السابع عشر

44

الزمن القضائي والتزييف العميق

أثار التزييف العميق تحدياً زمنياً جديداً ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التحقق من التزييف يتطلب وقتاً معقولاً أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن الزمن القضائي يجب أن يتكيف مع التحديات الرقمية

45

الفصل الثامن عشر

46

الزمن القضائي والبيانات الضخمة

أصبحت البيانات الضخمة تُسرّع أو تُبطئ العدالة ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن تحليل البيانات يتطلب وقتاً معقولاً أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الإجراءات على أن الزمن القضائي يجب أن يواكب التحديات التقنية

47

الفصل التاسع عشر

48

الزمن القضائي وإنترنت الأشياء

أصبحت أجهزة إنترنت الأشياء تجمع أدلة تتطلب وقتاً للتحقق ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التحقق من بيانات الأجهزة يتطلب وقتاً معقولاً أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن الزمن القضائي يجب أن يتكيف مع المصادر الجديدة للأدلة

49

الفصل العشرون

50

نحو ميثاق دستوري للزمن القضائي

في ضوء التحديات المتزايدة أصبح من الضروري وضع ميثاق دستوري للزمن القضائي يُلزم جميع الجهات باحترام الآجال المعقوسة وقد أوصت المجالس القضائية العليا في العديد من الدول بوضع هذا الميثاق كما فعلت دول متقدمة

51

أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت المراسيم التنفيذية على مبادئ أولية لهذا الميثاق وتشمل السرعة العادلة الشفافية والمساءلة

مما يمثل خطوة أولى نحو عدالة زمنية حقيقية

52

الفصل الحادي والعشرون

53

الزمن القضائي في قضايا النفقة

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الحياة ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا النفقة يُعد انتهاكاً للحق في الحياة أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في النفقة يُعد جريمة ضد الإنسانية

54

الفصل الثاني والعشرون

55

الزمن القضائي في قضايا الحضانة

أصبح الزمن القضائي يُحدد مصير الأطفال ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الحضانة يُعد انتهاكاً لحقوق الطفل أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الأسرة على أن التأخير في الحضانة يُعد سبباً للتعويض

56

الفصل الثالث والعشرون

57

الزمن القضائي في قضايا الطلاق

أصبح الزمن القضائي يُنهي المعاناة الزوجية ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الطلاق يُعد انتهاكاً للكرامة الإنسانية أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في الطلاق يُعد جريمة ضد الأسرة

58

الفصل الرابع والعشرون

59

الزمن القضائي في قضايا الميراث

أصبح الزمن القضائي يُنهي النزاعات العائلية ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الميراث يُعد انتهاكاً للحق في الملكية أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الميراث على أن التأخير يُعد سبباً للتعويض

60

الفصل الخامس والعشرون

61

الزمن القضائي في قضايا العقارات

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق السكن ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا العقارات يُعد انتهاكاً للحق في السكن الكريم أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في العقارات يُعد جريمة ضد الاستقرار الاجتماعي

62

الفصل السادس والعشرون

63

الزمن القضائي في قضايا العمل

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق العيش ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا العمل يُعد انتهاكاً للحق في العيش الكريم أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين العمل على أن التأخير في قضايا العمل يُعد سبباً للتعويض

64

الفصل السابع والعشرون

65

الزمن القضائي في قضايا الضمان الاجتماعي

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الكرامة ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الضمان الاجتماعي يُعد انتهاكاً للحق في الكرامة الإنسانية أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في الضمان الاجتماعي يُعد جريمة ضد المجتمع

66

الفصل الثامن والعشرون

67

الزمن القضائي في قضايا التعليم

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق المستقبل ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا التعليم يُعد انتهاكاً للحق في المستقبل أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين التعليم على أن التأخير في قضايا التعليم يُعد سبباً للتعويض

68

الفصل التاسع والعشرون

69

الزمن القضائي في قضايا الصحة

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الحياة ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً

اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الصحة يُعد انتهاكاً للحق في الحياة أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا الصحة يُعد جريمة ضد الإنسانية

70

الفصل الثلاثون

71

الزمن القضائي في قضايا البيئة

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق العيش الصحي ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا البيئة يُعد انتهاكاً للحق في بيئة صحية أما في

الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين البيئة على أن التأخير في قضايا البيئة يُعد سبباً للتعويض

72

الفصل الحادي والثلاثون

73

الزمن القضائي في قضايا الاقتصاد

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق التنمية ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الاقتصاد يُعد انتهاكاً للحق في التنمية أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا الاقتصاد يُعد جريمة ضد

الوطن

74

الفصل الثاني والثلاثون

75

الزمن القضائي في قضايا الاستثمار

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق النمو ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الاستثمار يُعد انتهاكاً للحق في النمو الاقتصادي أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الاستثمار على أن التأخير في قضايا الاستثمار يُعد سبباً للتعويض

76

الفصل الثالث والثلاثون

77

الزمن القضائي في قضايا الضرائب

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق العدالة الضريبية ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الضرائب يُعد انتهاكاً للحق في العدالة الضريبية أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا الضرائب يُعد جريمة ضد الاقتصاد

78

الفصل الرابع والثلاثون

79

الزمن القضائي في قضايا الجمارك

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق التجارة ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الجمارك يُعد انتهاكاً للحق في التجارة الحرة أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الجمارك على أن التأخير في قضايا الجمارك يُعد سبباً للتعويض

80

الفصل الخامس والثلاثون

81

الزمن القضائي في قضايا البنوك

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الاستقرار المالي ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا البنوك يُعد انتهاكاً للحق في الاستقرار المالي أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا البنوك يُعد جريمة ضد النظام المالي

81

الفصل السادس والثلاثون

82

الزمن القضائي في قضايا البورصة

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الشفافية المالية ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا البورصة يُعد انتهاكاً للحق في الشفافية المالية أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين البورصة على أن التأخير في قضايا البورصة يُعد سبباً للتعويض

83

الفصل السابع والثلاثون

84

الزمن القضائي في قضايا التأمين

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الأمان المالي ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا التأمين يُعد انتهاكاً للحق في الأمان المالي أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا التأمين يُعد جريمة ضد الثقة الاجتماعية

85

الفصل الثامن والثلاثون

86

الزمن القضائي في قضايا الاتصالات

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق التواصل ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الاتصالات يُعد انتهاكاً للحق في التواصل أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الاتصالات على أن التأخير في قضايا الاتصالات يُعد سبباً للتعويض

87

الفصل التاسع والثلاثون

88

الزمن القضائي في قضايا النقل

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق التنقل ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا النقل يُعد انتهاكاً للحق في التنقل أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا النقل يُعد جريمة ضد الاقتصاد الوطني

89

الفصل الأربعون

90

الزمن القضائي في قضايا الطاقة

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق التنمية المستدامة ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الطاقة يُعد انتهاكاً للحق في التنمية المستدامة أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الطاقة على أن التأخير في قضايا الطاقة يُعد سبباً للتعويض

91

الفصل الحادي والأربعون

92

الزمن القضائي في قضايا المياه

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الحياة الأساسية ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا المياه يُعد انتهاكاً للحق في الحياة أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا المياه يُعد جريمة ضد الأمن القومي

93

الفصل الثاني والأربعون

94

الزمن القضائي في قضايا الكهرباء

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق التنمية ففي

العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الكهرباء يُعد انتهاكاً للحق في التنمية أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الكهرباء على أن التأخير في قضايا الكهرباء يُعد سبباً للتعويض

95

الفصل الثالث والأربعون

96

الزمن القضائي في قضايا الغاز

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الطاقة الآمنة ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الغاز

يُعد انتهاكاً للحق في الطاقة الآمنة أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا الغاز يُعد جريمة ضد الأمن القومي

97

الفصل الرابع والأربعون

98

الزمن القضائي في قضايا الطرق

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق التنقل الآمن ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الطرق يُعد انتهاكاً للحق في التنقل الآمن أما في

الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الطرق على أن التأخير في قضايا الطرق يُعد سبباً للتعويض

99

الفصل الخامس والأربعون

100

الزمن القضائي في قضايا الجسور

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق السلامة العامة ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الجسور يُعد انتهاكاً للحق في السلامة العامة أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا الجسور يُعد

جريمة ضد الأمن العام

101

الفصل السادس والأربعون

102

الزمن القضائي في قضايا الأنفاق

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق المرور الآمن ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الأنفاق يُعد انتهاكاً للحق في المرور الآمن أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الأنفاق على أن التأخير في قضايا الأنفاق يُعد سبباً للتعويض

103

الفصل السابع والأربعون

104

الزمن القضائي في قضايا المطارات

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق التنقل الدولي ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا المطارات يُعد انتهاكاً للحق في التنقل الدولي أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا المطارات يُعد جريمة ضد الاقتصاد الوطني

105

الفصل الثامن والأربعون

106

الزمن القضائي في قضايا محطات القطار

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق التنقل الداخلي ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا محطات القطار يُعد انتهاكاً للحق في التنقل الداخلي أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين محطات القطار على أن التأخير في قضايا المحطات يُعد سبباً للتعويض

107

الفصل التاسع والأربعون

108

الزمن القضائي في قضايا محطات الحافلات

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق التنقل الجماهيري ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا محطات الحافلات يُعد انتهاكاً للحق في التنقل الجماهيري أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا المحطات يُعد جريمة ضد الخدمة العامة

109

الفصل الخمسون

110

الزمن القضائي في قضايا محطات الوقود

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الطاقة اليومية ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا محطات الوقود يُعد انتهاكاً للحق في الطاقة اليومية أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين محطات الوقود على أن التأخير في قضايا المحطات يُعد سبباً للتعويض

111

الفصل الحادي والخمسون

112

الزمن القضائي في قضايا محطات الغاز

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الطاقة المنزلية ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا محطات الغاز يُعد انتهاكاً للحق في الطاقة المنزلية أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا المحطات يُعد جريمة ضد الأمن الاجتماعي

113

الفصل الثاني والخمسون

114

الزمن القضائي في قضايا محطات الكهرباء

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الطاقة الأساسية ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا محطات الكهرباء يُعد انتهاكاً للحق في الطاقة الأساسية أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين محطات الكهرباء على أن التأخير في قضايا المحطات يُعد سبباً للتعويض

115

الفصل الثالث والخمسون

116

الزمن القضائي في قضايا محطات المياه

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق المياه النقية ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا محطات المياه يُعد انتهاكاً للحق في المياه النقية أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا المحطات يُعد جريمة ضد الصحة العامة

117

الفصل الرابع والخمسون

118

الزمن القضائي في قضايا محطات الصرف الصحي

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق البيئة الصحية ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا محطات الصرف الصحي يُعد انتهاكاً للحق في البيئة الصحية أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين محطات الصرف الصحي على أن التأخير في قضايا المحطات يُعد سبباً للتعويض

119

الفصل الخامس والخمسون

120

الزمن القضائي في قضايا المدارس

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق التعليم الأساسي ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا المدارس يُعد انتهاكاً للحق في التعليم الأساسي أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا المدارس يُعد جريمة ضد المستقبل

121

الفصل السادس والخمسون

122

الزمن القضائي في قضايا الجامعات

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق التعليم العالي ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الجامعات يُعد انتهاكاً للحق في التعليم العالي أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الجامعات على أن التأخير في قضايا الجامعات يُعد سبباً للتعويض

123

الفصل السابع والخمسون

124

الزمن القضائي في قضايا المعاهد

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق التعليم المهني ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا المعاهد يُعد انتهاكاً للحق في التعليم المهني أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا المعاهد يُعد جريمة ضد التنمية المهنية

125

الفصل الثامن والخمسون

126

الزمن القضائي في قضايا المراكز البحثية

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق البحث العلمي ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا المراكز البحثية يُعد انتهاكاً للحق في البحث العلمي أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين المراكز البحثية على أن التأخير في قضايا المراكز يُعد سبباً للتعويض

127

الفصل التاسع والخمسون

128

الزمن القضائي في قضايا الثقافة

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الهوية الثقافية ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الثقافة يُعد انتهاكاً للحق في الهوية الثقافية أما في الأنظمة الأخرى فقد أكدت المحاكم الإدارية العليا أن التأخير في قضايا الثقافة يُعد جريمة ضد الذاكرة الوطنية

129

الفصل الستون

130

الزمن القضائي في قضايا الرياضة

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق النشاط البدني

ففي العديد من الأنظمة أصدرت محاكم النقض أحكاماً اعتبرت فيها أن التأخير في قضايا الرياضة يُعد انتهاكاً للحق في النشاط البدني أما في الأنظمة الأخرى فقد نصت قوانين الرياضة على أن التأخير في قضايا الرياضة يُعد سبباً للتعويض

131

الفصل الحادي والستون

132

الزمن القضائي في قضايا الفن

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الإبداع ففي العديد من الأنظمة أدرك الفقه أن التأخير في

قضايا الملكية الفكرية يُهدر قيمة العمل الفني لأن الفن مرتبط باللحظة الثقافية أما في الأنظمة التي تعتمد على المبادئ العامة للمسؤولية فقد بدأ القضاء يعترف بأن التأخير في حماية العمل الفني يُعد انتهاكاً غير مباشر لحق المؤلف

133

الفصل الثاني والستون

134

الزمن القضائي في قضايا الإعلام

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الرأي العام ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ حرية التعبير كضمانة دستورية فإن التأخير في الفصل في

قضايا التشهير أو الذم يُفقد القرار معناه لأن الحدث الإعلامي يفقد زخمه بمرور الوقت أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن السرعة العادلة شرط جوهري لفعالية الرقابة القضائية على الإعلام

135

الفصل الثالث والستون

136

الزمن القضائي في قضايا البيوتكنولوجيا

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الابتكار العلمي ففي الأنظمة المتقدمة التي تعتمد على تشريعات حديثة للملكية الصناعية فإن التأخير

في الفصل في براءات الاختراع البيوتكنولوجية يُهدر الاستثمار ويُفقِد الاختراع قيمته أما في الأنظمة الناشئة فقد بدأ الفقه يدعو إلى إنشاء محاكم متخصصة ذات إجراءات مختصرة لحماية هذا النوع من الابتكار

137

الفصل الرابع والستون

138

الزمن القضائي في قضايا الفضاء السيبراني

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الأمان الرقمي ففي الأنظمة التي تعتمد على مفهوم السيادة الرقمية فإن التأخير في الفصل في قضايا

الاختراق أو سرقة البيانات يُفقد الضحية فرصة استرداد بياناته أو منع انتشارها أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن الطبيعة العابرة للحدود للجريمة السيبرانية تتطلب آليات تقاضٍ سريعة تواكب سرعة الانتشار

139

الفصل الخامس والستون

140

الزمن القضائي في قضايا الذكاء الاصطناعي

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الإنسان في مواجهة الآلة ففي الأنظمة التي بدأت تضع ضوابط أخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي فإن

التأخير في الفصل في قضايا الخطأ الخوارزمي يُمكن النظام من الاستمرار في ارتكاب الضرر أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن الطبيعة الديناميكية للتعلم الآلي تتطلب إجراءات قضائية مرنة وسريعة

141

الفصل السادس والستون

142

الزمن القضائي في قضايا التغير المناخي

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الأجيال القادمة ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ المسؤولية بين الأجيال فإن التأخير في الفصل في دعاوى

المناخ يُفقد القرار فعاليته لأن الضرر البيئي لا ينتظر الإجراءات البيروقراطية أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن قضايا المناخ تستدعي أولوية زمنية خاصة نظرًا لخطورة الوضع

143

الفصل السابع والستون

144

الزمن القضائي في قضايا الهجرة

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الكرامة الإنسانية ففي الأنظمة التي تعتمد على المبادئ الدولية لحقوق الإنسان فإن التأخير في

الفصل في طلبات اللجوء يُعرض الإنسان لظروف لا إنسانية أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن حالة اللاجئ لا تحتمل الانتظار الطويل لأنها مرتبطة بالأمن الشخصي

145

الفصل الثامن والستون

146

الزمن القضائي في قضايا الجنسية

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الانتماء ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ الحق في الهوية فإن التأخير في الفصل في طلبات الجنسية يُهدر حق الإنسان في الانتماء إلى مجتمع

قانوني أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن الجنسية ليست مجرد إجراء إداري بل حق دستوري يستدعي معالجة سريعة

147

الفصل التاسع والستون

148

الزمن القضائي في قضايا الانتخابات

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق المشاركة السياسية ففي الأنظمة الديمقراطية فإن التأخير في الفصل في الطعون الانتخابية يُفقد القرار معناه لأن الانتخابات حدث دوري لا ينتظر الإجراءات الطويلة أما في الأنظمة الأخرى فقد

بدأ الفقه يقرّ بأن النزاهة الانتخابية تتطلب آليات طعن سريعة تضمن عدم تغيير الواقع الانتخابي قبل الفصل في الطعن

149

الفصل السبعون

150

الزمن القضائي في قضايا الأمن القومي

أصبح الزمن القضائي يُحدد توازنًا دقيقًا بين الأمن والحرية ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ التناسب فإن التأخير في مراجعة قرارات الحبس الأمني يُعد انتهاكاً للحق في الحرية أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن

حتى في حالات الطوارئ فإن الرقابة القضائية يجب أن تكون سريعة لضمان عدم تحول الاستثناء إلى قاعدة

151

الفصل الحادي والسبعون

152

الزمن القضائي في قضايا حقوق الإنسان

أصبح الزمن القضائي يُحدد فعالية الحماية الحقوقية ففي الأنظمة التي تعتمد على الميثاق الدولي لحقوق الإنسان فإن التأخير في الفصل في قضايا التعذيب أو الاختفاء القسري يُفقد الضحية آخر فرصة للإنقاذ أما في الأنظمة

الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن بعض الانتهاكات لا تُصلح بالتعويض المالي بل بالتدخل الفوري

153

الفصل الثاني والسبعون

154

الزمن القضائي في قضايا حقوق المرأة

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق المساواة ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ المساواة الكاملة فإن التأخير في الفصل في قضايا العنف الأسري أو التمييز الوظيفي يُعمّق الفجوة بين الجنسين أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن قضايا المرأة تستدعي أولوية زمنية خاصة

نظرًا لطبيعتها الحساسة

155

الفصل الثالث والسبعون

156

الزمن القضائي في قضايا حقوق الطفل

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق المستقبل ففي الأنظمة التي تعتمد على اتفاقية حقوق الطفل فإن التأخير في الفصل في قضايا الحضانة أو التعليم يُهدر سنوات حاسمة في تكوين شخصية الطفل أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن مصلحة الطفل الفضلى تتطلب إجراءات قضائية مختصرة

157

الفصل الرابع والسبعون

158

الزمن القضائي في قضايا حقوق ذوي الإعاقة

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق التمكين ففي الأنظمة التي تعتمد على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فإن التأخير في الفصل في قضايا التوظيف أو التعليم يُحرم الشخص من فرص التمكين التي قد لا تتكرر أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن الإعاقة لا تتحمل الانتظار الطويل

159

الفصل الخامس والسبعون

160

الزمن القضائي في قضايا حقوق كبار السن

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الكرامة في الشيخوخة ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ احترام كرامة الإنسان فإن التأخير في الفصل في قضايا الرعاية أو المعاشات يُعرض كبار السن لظروف مهينة أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن العمر المتقدم لا يحتمل الإجراءات الطويلة

161

الفصل السادس والسبعون

162

الزمن القضائي في قضايا حقوق الأقليات

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الهوية الجماعية ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ التنوع الثقافي فإن التأخير في الفصل في قضايا اللغة أو التعليم الخاص بالأقليات يُهدر فرص الحفاظ على الهوية أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن الهوية لا تُسترد إذا فُقدت

163

الفصل السابع والسبعون

164

الزمن القضائي في قضايا حقوق السكان الأصليين

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الأرض والتاريخ ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ إعادة الاعتبار فإن التأخير في الفصل في قضايا الملكية التاريخية يُفقد الأجيال الجديدة صلتها بأرض أجدادها أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن العدالة الانتقالية تتطلب سرعة في الإنصاف

165

الفصل الثامن والسبعون

166

الزمن القضائي في قضايا حقوق اللاجئين

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الحياة الكريمة ففي الأنظمة التي تعتمد على اتفاقية جنيف فإن التأخير في الفصل في طلبات اللجوء يُعرض الإنسان لظروف لا إنسانية أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن حالة اللجوء لا تحتمل الانتظار الطويل

167

الفصل التاسع والسبعون

168

الزمن القضائي في قضايا حقوق العمال المهاجرين

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الكرامة في العمل ففي الأنظمة التي تعتمد على معايير العمل الدولية فإن التأخير في الفصل في قضايا الأجور أو ظروف العمل يُهدر حق العامل في العيش الكريم أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن وضع المهاجر لا يحتمل الإجراءات الطويلة

169

الفصل الثمانون

170

الزمن القضائي في قضايا حقوق المستهلك

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الحماية من الغش ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ التوازن بين البائع والمشتري فإن التأخير في الفصل في قضايا المنتجات المعيبة يُعرض المستهلك لمخاطر صحية أو مالية أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن حماية المستهلك تتطلب آليات سريعة

171

الفصل الحادي والثمانون

172

الزمن القضائي في قضايا حقوق المرضى

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الحياة ففي الأنظمة التي تعتمد على الحق في الصحة فإن التأخير في الفصل في قضايا التأمين الصحي أو الأدوية المنقذة للحياة يُفقد المريض فرصته في الشفاء أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن الصحة لا تنتظر

173

الفصل الثاني والثمانون

174

الزمن القضائي في قضايا حقوق المزارعين

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الأمن الغذائي ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ السيادة الغذائية فإن التأخير في الفصل في قضايا المياه أو البذور يُهدر مواسم زراعية كاملة أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن الزراعة لا تحتمل الانتظار

175

الفصل الثالث والثمانون

176

الزمن القضائي في قضايا حقوق الصيادين

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق المعيشة التقليدية ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ الحفاظ على المهن التقليدية فإن التأخير في الفصل في قضايا مناطق الصيد يُهدر فرص الصيد الموسمية أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن المهن البحرية لا تحتمل الإجراءات الطويلة

177

الفصل الرابع والثمانون

178

الزمن القضائي في قضايا حقوق الفنانين

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الانتشار الفني

ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ حرية الإبداع فإن التأخير في الفصل في قضايا الرقابة أو الملكية الفكرية يُهدر فرصة العرض الفني أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن الفن مرتبط باللحظة ولا يُعاد إنتاجها

179

الفصل الخامس والثمانون

180

الزمن القضائي في قضايا حقوق العلماء

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق النشر العلمي ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ حرية البحث فإن التأخير في الفصل في قضايا السرية أو

الملكية الفكرية يُهدر أولوية الاكتشاف العلمي أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن العلم لا ينتظر

181

الفصل السادس والثمانون

182

الزمن القضائي في قضايا حقوق الصحفيين

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق نشر الخبر ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ حرية الصحافة فإن التأخير في الفصل في قضايا الحجز على المعدات أو المصادر يُفقد الخبر قيمته أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن

الصحافة مرتبطة باللحظة

183

الفصل السابع والثمانون

184

الزمن القضائي في قضايا حقوق المحامين

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الدفاع الفعال ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ حق الدفاع فإن التأخير في الفصل في قضايا النقض أو الطعن يُفقد المتهم فرصة الإنصاف أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن العدالة لا تتحقق دون دفاع فعّال وفي الوقت المناسب

185

الفصل الثامن والثمانون

186

الزمن القضائي في قضايا حقوق القضاة

أصبح الزمن القضائي يُحدد استقلال السلطة القضائية ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات فإن التأخير في الفصل في قضايا الطعن في القرارات الإدارية المتعلقة بالقضاة يُهدد استقلالهم أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن استقلال القاضي لا يحتمل الانتظار

187

الفصل التاسع والثمانون

188

الزمن القضائي في قضايا حقوق الموظفين العموميين

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الاستقرار الوظيفي ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ الأمان الوظيفي فإن التأخير في الفصل في قضايا العزل أو التأديب يُهدر سنوات من الخدمة أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن الوظيفة العامة لا تحتمل الغموض الطويل

189

الفصل التسعون

190

الزمن القضائي في قضايا حقوق العسكريين

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الشرف المهني ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ المحاكمة العادلة فإن التأخير في الفصل في قضايا التأديب العسكري يُهدر سمعة الضابط أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن الشرف لا يُسترد إذا فُقد

191

الفصل الحادي والتسعون

192

الزمن القضائي في قضايا حقوق الدبلوماسيين

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الحصانة الدبلوماسية ففي الأنظمة التي تعتمد على اتفاقية فيينا فإن التأخير في الفصل في قضايا الحصانة يُعرض العلاقات الدولية للتوتر أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن الحصانة ليست إفلاتًا من العقاب بل آلية لضمان سير العمل الدبلوماسي

193

الفصل الثاني والتسعون

194

الزمن القضائي في قضايا حقوق المنظمات الدولية

أصبح الزمن القضائي يُحدد فعالية العمل الدولي ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ السيادة المشتركة فإن التأخير في الفصل في قضايا النزاع مع المنظمات الدولية يُفقد الدولة فرصة الدفاع عن مصالحها أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن التعاون الدولي لا يحتمل الإجراءات الطويلة

195

الفصل الثالث والتسعون

196

الزمن القضائي في قضايا حقوق الإنسان الرقمية

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الخصوصية في العصر الرقمي ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ السيادة الرقمية فإن التأخير في الفصل في قضايا سرقة البيانات أو المراقبة غير المشروعة يُفقد الضحية فرصة استرداد بياناته أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن الخصوصية الرقمية لا تحتمل الانتظار

197

الفصل الرابع والتسعون

198

الزمن القضائي في قضايا حقوق الملكية الفكرية الرقمية

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الابتكار في الفضاء السيبراني ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ حماية الابتكار الرقمي فإن التأخير في الفصل في قضايا البرمجيات أو المحتوى الرقمي يُهدر قيمة العمل لأن السوق الرقمي يتحرك بسرعة خاطفة أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن السرعة شرط جوهري لحماية الملكية الفكرية

199

الفصل الخامس والتسعون

200

الزمن القضائي في قضايا حقوق المستخدمين في الفضاء السيبراني

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الأمان الرقمي ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ حماية المستهلك الرقمي فإن التأخير في الفصل في قضايا الاحتيال الإلكتروني أو اختراق الحسابات يُفقد الضحية فرصة استرداد أمواله أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن الثقة في الاقتصاد الرقمي تتطلب آليات قضائية سريعة

201

الفصل السادس والتسعون

202

الزمن القضائي في قضايا حقوق الأطفال في الفضاء الرقمي

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الحماية من الاستغلال الرقمي ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ حماية الطفل في العصر الرقمي فإن التأخير في الفصل في قضايا الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت يُعرض الطفل لمخاطر متزايدة أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن الطبيعة العابرة للحدود للجريمة الرقمية تتطلب تعاونًا قضائيًا سريعًا

203

الفصل السابع والتسعون

204

الزمن القضائي في قضايا حقوق كبار السن في الفضاء الرقمي

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الحماية من الاحتيال الرقمي ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ الرعاية الرقمية لكبار السن فإن التأخير في الفصل في قضايا الاحتيال عبر الهاتف أو الإنترنت يُفقد المسن فرصة استرداد مدخراته أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن الفجوة الرقمية تجعل كبار السن عرضة للخطر

205

الفصل الثامن والتسعون

206

الزمن القضائي في قضايا حقوق ذوي الإعاقة في الفضاء الرقمي

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الوصول الرقمي ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ الشمول الرقمي فإن التأخير في الفصل في قضايا عدم توافق المواقع الإلكترونية مع احتياجات ذوي الإعاقة يُحرمهم من فرص التعليم أو العمل أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ القضاء يعترف بأن التكنولوجيا يجب أن تكون في خدمة الجميع

207

الفصل التاسع والتسعون

208

الزمن القضائي في قضايا حقوق المرأة في الفضاء الرقمي

أصبح الزمن القضائي يُحدد حق الحماية من العنف الرقمي ففي الأنظمة التي تعتمد على مبدأ المساواة الرقمية فإن التأخير في الفصل في قضايا التحرش الإلكتروني أو التهديد عبر وسائل التواصل يُعرض المرأة لمخاطر نفسية وجسدية أما في الأنظمة الأخرى فقد بدأ الفقه يقرّ بأن الفضاء الرقمي لا يقل خطورة عن الفضاء الواقعي

209

الفصل المائة

210

نحو ميثاق عالمي للزمن القضائي

لا يمكن لدولة واحدة أن تواجه تحديات العدالة الزمنية بمفردها لذلك هناك حاجة ملحة إلى إطار قانوني عالمي يحدد المبادئ الدنيا لاحترام الزمن القضائي ويجب أن يشمل هذا الإطار اشتراط التدقيق المستقل على جميع الأنظمة قبل اعتمادها ضمان حق الإنسان في أن يُحاكم في حياته إنشاء هيئة دولية لمراقبة تطبيقات العدالة الزمنية إن المستقبل لا يكمن في رفض البيروقراطية بل في ترويضها لخدمة العدالة وليس العكس والزمن القضائي ستظل الدرع الأخير الذي يحمي كرامة الإنسان في وجه

البطء المؤسسي

211

الخاتمة

212

بعد استعراض شامل لموضوع الزمن القضائي كمبدأ دستوري من خلال مائة فصل أكاديمي متخصص يتضح جلياً أن التحدي الأكبر الذي يواجه العدالة الحديثة يتمثل في كيفية الحفاظ على جوهر الحق في ظل التحولات المؤسسية المتسارعة

213

وقد كشف التحليل المقارن للتجارب الدولية أن النجاح الحقيقي لا يقاس بكفاءة الإجراءات بل بمدى احترام النظام القضائي لكرامة الإنسان وحقه في أن يُحاكم في حياته

214

وتأسيساً على ذلك فإن هذا العمل يقدم خارطة طريق عملية لبناء عدالة زمنية تحترم الإنسان وتُعلي من شأن السرعة العادلة وتُدمج التقدم المؤسسي ضمن إطار قانوني يحمي الحقوق ويضمن المساءلة

215

وفي عالم يتسارع نحو الحلول الفورية يبقى

الزمن القضائي آخر معاقل الإنسانية في وجه البطء المؤسسي

216

المراجع

217

1 الدستور المصري لسنة 2014

2 الدستور الجزائري لسنة 2020

3 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948

4 الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان

5 قانون المرافعات المصري وتعديلاته حتى 2025

6 قانون الإجراءات الجزائري لسنة 2023

7 قانون الإجراءات الفرنسي وتعديلاته حتى 2025

8 أحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية 2023–2025

9 أحكام محكمة النقض المصرية 2023–2025

10 قرارات المجلس الدستوري الجزائري 2023–2025

11 قرارات المحكمة الإدارية العليا الجزائرية 2023–2025

12 أحكام مجلس الدولة الفرنسي 2023–2025

13 أحكام محكمة النقض الفرنسية 2023–2025

14 أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان 2023–2025

15 مؤلفات الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي في القانون الدستوري والعدالة الزمنية

218

الفهرس الموضوعي

219

الزمن القضائي والدستور 1-15

الزمن القضائي والحقوق الأساسية 16-30

الزمن القضائي والعدالة الجنائية 31-45

الزمن القضائي والعدالة المدنية 46-60

الزمن القضائي والعدالة الإدارية 61-75

الزمن القضائي والعدالة الرقمية 76-90

المستقبل القضائي والزمن 91-100

220

تم بحمد الله وتوفيقه

المؤلف د. محمد كمال عرفة الرخاوي

مصر. الإسماعيلية

الطبعة الأولى

221

يحظر نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الطباعة أو النشر أو التوزيع أو الاستشهاد بأي جزء من هذا الكتاب دون إذن خطي من المؤلف